

مقدمة المؤلف

بعد تقاعدي من الخدمة في مجلس الدولة في ربيع عام 2003 عَقَدْتُ العزم على الابتعاد عن العمل الحكومي مكتفياً بدعم وتأييد القيادة المركزية والحكومة الجديتين. وهذا لا يعني أنني اخترت البقاء عاطلاً عن العمل، بل على العكس فقد استثمرت هذه الفرصة لأمارس هواياتي المفضلة التي حُرِّمْتُ من ممارستها بحكم عملي في خدمة الدولة. لقد كنت على قناعة بأن تعلم الأشياء الجديدة تفيد الصحة من الناحيتين النفسية والجسدية، وليس المهم في نظري أن يعيش الفرد سنين طويلة بل المهم أن يبقى محافظاً على نشاطه وحيويته الذهنية؛ لأن في ذلك فائدة تطلال المجتمع ابتداءً من الفرد والعائلة.

اقترح بعض الأشخاص أن أنصرف إلى الكتابة، كما طلب مني بعض الصحفيين إجراء مقابلات شخصية معهم حول قضايا تتعلق بالتربية والتعليم. ولقد كان باستطاعتي أن أنشر مقتطفات من كتاباتي لاسيما وأن في حوزة المكتب العام لمجلس الدولة عدة مجلدات تتضمن الكثير من الخطابات والتقارير والمقالات والمذكرات التي كتبتها. وهذه الوثائق تتناول في معظمها خطط عمل لتنفيذ السياسات التي اعتمدها الحكومة المركزية، ولا شك أن هذه الوثائق كانت مهمة وقتئذٍ، وتتضمن بعضها طروحات مبتكرة، وقد تبدو للقارئ في يومنا هذا غير مفهومة وخاصة إذا كان القارئ يجهل السياق التاريخي الذي كتبت فيه؛ لذلك أرى أن من واجبي أن أذكر الظروف التي أحاطت بالمدة التي كتبت فيها هذه الوثائق ولاسيما وأني شغلت مدة سنوات منصباً رفيعاً في مجلس الدولة بتكليف من الحزب والشعب.

قررت بعد أن فكرت ملياً في الموضوع أن أسجل الأفكار التي طرحتها وما علمتني التجارب في أثناء مدة خدمتي في مجلس الدولة. ولكي يستطيع عامة الشعب الانتفاع من قراءة الكتاب وجدت من المناسب أن تكون صياغة الكتاب على شكل أسئلة وأجوبة يستطيع القارئ عبرها أن يطلع على كيفية صناعة القرار وتوجهاتها في تلك الحقبة، ولماذا فعلنا ما فعلناه.

بصفتي نائباً لرئيس مجلس الدولة بين عامي 1993 و 2003 فقد عاونت رئيس الحكومة حينها (لي بينغ) وخلفه (جورونغي) في مجالات عدة شملت: قطاع التعليم، والعلوم والتكنولوجيا، والتجارة الخارجية، وشؤون أخرى طالت الثقافة والصناعات الخفيفة وصناعة النسيج والصحة العامة والإعلام والنشر والرياضة. ويعد قطاع التعليم من أشد القطاعات خطورة، لأنه يطال المجتمع بأكمله.

في بداية الأمر كنت حديث العهد بموضوع التعليم ومستلزماته ولذلك بذلت قصارى جهدي لدراسة هذا القطاع عبر التجربة والممارسة، فكنت أحياناً أخطئ وأحياناً أصيب. استطاعت الصين بعد عشر سنوات من الجهود المضنية على مختلف المستويات أن تحرز تقدماً هائلاً في مضمار التعليم، ولم يعد الأمر بالنسبة لي مجرد شعور بالمسؤولية بل تعداه بحيث أصبحت المسألة هاجسي الأول، وقد دفعني شغفي بالعلم والتعليم إلى تأليف هذا الكتاب الذي أمل أن يكون شهادة على احترامي وتقديري لأولئك العاملين في ميدان التعليم ومن يقف وراءهم.

لقد حدثت تغييرات كبيرة في ميدان التعليم في أثناء السنوات العشر الماضية كما هو الحال في ميادين أخرى وهذه التغييرات ظاهرة للعيان، وهناك عدة عوامل أسهمت في إحداث هذه التحولات وفي مقدمتها السياسات الرشيدة التي انتهجها الجيل الثالث للقيادة الجماعية بزعامة الرفيق جيانغ زيمين، وكذلك التركيز المتواصل على قطاع التعليم من قبل رئيس مجلس الدولة وخلفه آنذاك. أضف إلى ذلك التعاون المشترك بين الحكومات المحلية والجهود المشكورة التي بذلها العاملون في ميدان التعليم.

كانت وظيفتي بمنزلة قائد وموجه لمسيرة التعليم في البلاد، وقد استثمرت فرصة موقعي في العمل إلى أبعد حدود في سبيل إصلاح قطاع التعليم وتميمته بالبناء على منجزات أسلافي متجنباً الإفراط في التفاؤل. كما بذلت جهدي قدر المستطاع في أن أكون واقعياً واضعاً نصب عيني تنفيذ خطط الدولة وتوجهاتها الخاصة بقطاع التعليم. إنني أدرك أن إجلال العلم تقليد تاريخي قديم لدى الصينيين، والسنوات العشر التي كرستها ليست سوى مدة قصيرة إذا ما قيست بهذا التاريخ الطويل.

وأستطيع القول: بأني أنجزت بعض المهام بنجاح وأخفقت في بعضها، وهناك مهام لم تنجز بالكامل أو على النحو الذي كنت أشتهيه، ولكنني على ثقة بأن من سيخلفني في مناصبي سيؤدي المهمة على نحو أفضل.

في أواخر الربيع ومع بداية الصيف من السنة الحالية تفرغت لتأليف كتابي «التعليم للمليار وثلاث مئة ألف (1.3) نسمة، وقد أنهيت وضع مسودة الكتاب في منتصف الصيف بعد عدة مشاورات أجريتها مع عدد من قدامى العاملين في سلك التعليم وبعض الصحفيين.

وقد ضمنت المسودة النهائية عدة مقترحات، تقدم بها بعض كبار المسؤولين في وزارة التعليم، ووزارة العلوم والتكنولوجيا ودوائر أخرى، وأودُّ هنا أن أعبر عن شكري لجميع هؤلاء الزملاء على المشورة التي قدموها لي.

يتناول هذا الكتاب آرائي الشخصية حول بعض القضايا التي كان أولها: وضع التعليم في الصين، وثانيها: فهمي المحدود بطبيعة الحال للقضايا والأحداث ذات الصلة بمادة الكتاب.

التعليم موضوع واسع ومتعدد الأبعاد، ويكاد يكون لكل واحد منا رأيه الخاص ولاسيما أن جميع الأسر تقريباً ترسل أطفالها إلى المدرسة. وأخيراً أرجو من قرائي ألا يترددوا في إبداء ملاحظاتهم وتصويباتهم.

لي لانكينغ

30 تشرين الأول / أكتوبر 2003

obeikandi.com

مقدمة الطبعة الإنكليزية

أبدي أصدقائي الأجانب الذين تعرّفْتُ عليهم في أثناء الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي جمعتني بهم داخل الصين وخارجها، اهتماماً بالغاً بنظامنا التعليمي؛ إذ كيف تستطيع دولة نامية مثل الصين أن تدير نظاماً تعليمياً قوامه أكثر من 300 مليون تلميذ في بلد يتجاوز عدد الطلبة فيه عدد سكان أكثر الدول الأخرى؟ وكيف نجحنا في توفير التعليم الإلزامي للسواد الأعظم من الأطفال الذين بلغوا السن القانونية؟

وقد عبرَ بعض الأصدقاء الذين زاروا جامعاتنا ومدارسنا الابتدائية والثانوية عن إعجابهم الشديد بالمستوى الرفيع الذي بلغته معاهدنا في الكثير من المدن الكبيرة ووصفوها بأنها تضاهي المعاهد المماثلة في الدول المتقدمة. ومن الطبيعي إذن أن يودوا معرفة الطرق التي اتبعناها لتحقيق هذا الإنجاز، وهذا يقودنا إلى طرح بعض الأسئلة: لماذا اضطررنا إلى إحداث تغييرات في مؤسسات التعليم العالي؟ وكيف حققنا ذلك في سنوات قليلة؟ وما الذي جعل الكليات والجامعات الصينية تتطور بهذه السرعة؟ وكيف تستطيع مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي أن تضمن تسويق نتائج أبحاثها؟ وأخيراً كيف عالجت الصين موضوع التعليم المهني؟

عندما كانت تطرح عليّ هذه الأسئلة لم أكن في وضع يسمح لي بالإجابة عنها بالتفصيل. لقد أثارت النسخة الصينية للكتاب اهتمام العديد من الأجانب من مختلف البلدان، حتى إن بعضهم قدم إلى بكين لشراء الكتاب أو كلّف أصدقاءه أن يشتروا له عدة نسخ، وقد طلب مني أناس آخرون عبر طرف ثالث أن أرسل لهم نسخة من الكتاب لعدم توافره في المكتبات المحلية.

إن التعليم مسألة بالغة الأهمية للعالم كلّ، والأنظمة التعليمية تختلف من بلد إلى بلد بما يتناسب مع خصوصية هذا البلد أو ذاك. إلا أنه يوجد قواعد عامة ينبغي مراعاتها من قبل الجميع. ومن المفيد أن تسعى مختلف الدول لتبادل نتائج أبحاثها وخبراتها في ميدان

التعليم. ولهذا السبب وبناءً على اقتراح بعض الأصدقاء تقرّر إصدار نسخة إنكليزية عن كتاب «التعليم لـ 1.3 مليار نسمة» بعد إجراء بعض التعديلات بحيث تتسجم مع الخلفيات الثقافية المتنوعة للقراء دون المساس بمضمون الكتاب.

أود أخيراً أن أعبر عن خالص شكري لكل من:

دار النشر الصينية الخاصة بالتعليم والبحث العلمي باللغات غير الصينية، ودار النشر العالمية المرموقة «بيرسون»، كما وأنتي ممتن أيضاً للأساتذة والمترجمين العاملين في جامعة بكين للدراسات الأجنبية ولبعض المنظمات الأخرى.

لي لانكينغ